الجمهـــورية التونـــسية

مشروع قانون المالـية 2022

- إطار الميزانية متوسط المدى
- جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
- جدول عمليات تمويل الميزانية

ملحق 02-03-04

الفهرس

مقدمة 2
I- الأولويات والتوجهات للفترة 2022-2024 6
II- برنامج الإصلاحات على المدى القصير والمتوسط 7
III- إطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2022-2024: 12
جدول التوازنات العامّة لميزانية الدولة 16
جدول عمليات تمويل الميزانية 18

مقدمة

كان للفترة الانتقاليّة الاستثنائيّة التي عاشتها تونس منذ أواخر سنة 2010 أثر على الاستقرار الأمني والاجتماعي وعلى نسق النشاط الاقتصادي والتوازنات المالية الكبرى للبلاد. وقد كان لهذه التطورات تأثيرا مباشرا على توازنات المالية العمومية وخاصة على مستوى نفقات الميزانية نتيجة ارتفاع الانتدابات والإدماج بالوظيفة العمومية وتعزيز سلكي الأمن والدفاع بالتجهيزات والموارد البشرية مقابل التأخر في تنفيذ الإصلاحات الجوهرية، وعلى مستوى موارد الميزانية نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات التي كانت تساهم بصفة فعالة في موارد الدولة وتفاقم النشاط غير المنظم وتراجع استقطاب الاقتصاد الوطني للاستثمار مما أدى إلى ارتفاع عجز الميزانية و صعوبة تمويله وبالتالي اللجوء الى التداين و خاصة الخارجي منه.

ومع مطلع سنة 2020 عرفت تونس كسائر بلدان العالم أزمة صحية ناتجة عن انتشار جائحة كورونا التي كشفت عن عديد النقائص على مستوى المنظومة الصحية وتسببت في تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية حيث تأثر الاقتصاد التونسي، وشهد انكماشا غير مسبوق نتيجة الجائحة وما فرضته من إجراءات العزل الصحي والحظر الشامل للتجوال. كما ساهم تراجع الطلب العالمي على الخدمات والمنتوجات التونسية في تعطل الدورة الاقتصادية.

وتبعا لكل هذه العوامل، كانت النتيجة ثقيلة على النسيج الاقتصادي فقد سجل النّمو أدنى مستوى له في سنة 2020 حيث سجل تراجعا بـ 9.2 % ولم تتمكن السّياسات الاقتصادية التي تمّ وضعها من تحقيق الانتعاش الاقتصادي المطلوب والرجوع إلى المستويات المسجلة قبل 2011. كما شهدت نسبة البطالة ارتفاعا وخاصة لدى حاملي الشهادات العليا تبعا لفقدان مواطن الشغل وتقلص سوق الشغل المحلية جراء الأزمة الصحية وما ترتب عنها من ارتفاع نسب الفقر وانخفاض مستويات المعيشة خاصة بالجهات الدّاخلية للبلاد.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فقد ساهم التأثير المزدوج لتراجع موارد الدولة وتزايد حاجيات الإنفاق في تعميق أزمة الماليّة العموميّة وخاصة صعوبة المحافظة على التوازنات المالية الكبرى أمام اتساع عجز الميزانية الذي بلغ 9.6% في موفى 2020 وارتفاع هام في حاجيات التمويل التي

تجاوزت 18 مليار دينار مما أدى الى تدهور نسب حجم الدين العمومي ليبلغ الى موفى 2020 حوالي 79.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 39% في 2010.

وتتمثل الصعوبات المطروحة أساسا في ارتفاع نفقات التصرف لميزانية الدولة وخاصة كتلة الأجور التي شهدت ارتفاعا هاما لتبلغ في 2020 حولي 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 10% في سنة 2010 ونفقات الدعم التي أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على الميزانية وبلغت 3.8% من الناتج في 2020 و4.8% في 2021 بالإضافة إلى نفقات التدخلات الاستثنائية لمجابهة جائحة "كوفيد-19" ومساندة الأسر والمؤسسات الأكثر تضررا، مما قلص في الاعتمادات الموجهة للتنمية وحدّ من قدرة الميزانية على تعزيز الاستثمار العمومي الذي يمثل محركا هاما للاستثمار الخاص.
واعتبارا لعدم توفر الهوامش المالية لتغطية هذه النفقات العمومية التي تعتبر إلزامية، تزايد اللجوء إلى الاقتراض وارتفعت كلفته نظرا لتراجع الترقيم السيادي للبلاد التونسية وبالتالي ارتفاع مستوى التداين العمومي.

وعلى الرغم من تحقيق قفزة نوعية في حملات التطعيم ضد "كوفيد-19" حيث تم تلقيح 46.5% من السكان إلى غاية 19 ديسمبر 2021، فإن التوقعات الاقتصادية الكلية على المدى القصير بالنسبة لتونس تتسم بالضبابية بسبب تواصل تداعيات الجائحة وتأخر الانتعاش المتوقع في 2021 بالإضافة إلى بلوغ معدل لسعر النفط الى غاية شهر نوفمبر في حدود 70.4 دولارا للبرميل.
كل هذه المؤشرات من شأنها أن تؤثر على وتيرة النمو وتعمق العجزين التوأمين (عجز الميزانية والعجز الجاري) على المدى القصير.

وحيث تشير جميع المؤشرات المذكورة لوجود أزمة عميقة في المالية العمومية والدين العمومي تتطلب السيطرة العاجلة على النفقات والتحكم في عجز ميزانية الدولة، انطلقت الحكومة في إرساء برنامج إصلاحات جوهرية وطنية تشاركية لإنقاذ الاقتصاد وتحقيق التصحيح المرجوّ لوضعية المالية العمومية تكون بدايته الفعلية في سنة 2022 يضمن الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى القصير والمتوسط، ويستوجب تحقيقه انخراط جميع المتدخلين والفاعلين من أفراد ومؤسسات.

وفي هذا الإطار، يتطرق هذا التقرير إلى توجهات المالية العمومية للفترة 2022-2024 ويعرض برنامج الإصلاحات المطروحة لمواجهة تحديات المرحلة وخاصة منها:

- ضمان استدامة الدين العمومي من خلال سياسات مالية سليمة تقوم على تعزيز موارد الدولة وترشيد النفقات العمومية مع الحرص على حماية الفئات الهشة من خلال اتخاذ إجراءات مصاحبة ذات طابع اجتماعي وصحي،
- مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار وتعبئة الادخار،
- مواصلة الإصلاح الجبائي وتحسين استخلاص الأداء ومقاومة التهرب الضريبي،
- تعميم رقمنة العمليات الإدارية وتشجيع عمليات الدفع الإلكتروني،
- تشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي

I- الأولويات والتوجهات للفترة 2022-2024

تم تحديد أولويات وتوجهات الفترة 2022-2024 انطلاقا من تشخيص دقيق وموضوعي للواقع الاقتصادي وتطورات الوضع الصحي بالبلاد لتحديد الإشكاليات المطروحة والصّعوبات الهيكليّة التي تعرفها البلاد ثم إعداد رؤية استراتيجيّة تمكن من ضبط السياسات على المدى القصير والمتوسط لمعالجة الانكماش الاقتصادي واستعادة الديناميكيّة المرجوّة والحفاظ على التّوازنات الكبرى للاقتصاد وللماليّة العموميّة مع الشروع بصفة موازية في تطوير هيكلة الاقتصاد من خلال اعتماد نموذج جديد للفترة 2022-2024 يستهدف القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية وذلك للرفع من مستوى النمو وتعزيز التنمية الاجتماعية واستكمال مسار الإصلاحات بما يضمن دعم نمو اقتصادي دائم، شامل وتضامني والتقليص في نسبة البطالة خاصة لدى أصحاب الشهائد العليا.

وتقوم هذه الرّؤيّة الاستراتيجية على جملة من الأهداف والأولويات على المدى القصير والمتوسّط من أهمها:

- تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام،
- تحسين مناخ الأعمال وإعادة الثقة مع شركاء تونس بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب،
- تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الملائمة بهدف ضمان نسق نمو إيجابي ودائم وتحقيق استدامة المالية العمومية من خلال التحكم في عجز الميزانية ونسبة المديونية،
- إرساء الإصلاحات الجبائية اللازمة لإضفاء مزيد من النجاعة الاقتصادية والمالية على المنظومة الجبائية الوطنية وتكريس مبادئ العدالة الجبائية،
- مساندة الفئات الاجتماعية الهشة واستكمال إصلاح منظومة الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه الفعليين،
- تحسين حوكمة إدارة القطاع العام،
- تعزيز إجراءات مجابهة تداعيات الأزمة الصحية.

II-برنامج الإصلاحات على المدى القصيروالمتوسط

في إطار التحكّم العاجل في التّوازنات الكبرى ودفع النّمو وتهيئة الأرضيّة المناسبة للانتعاش الاقتصادي المرجو، تتركّز المجهودات على تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات على مستوى الجباية والماليّة العموميّة وعقلنة التّصرف في منظومة الدّعم وتطوير الحوكمة في الشركات والمؤسسات العمومية للحد من تدهور الوضعيّة الماليّة لأهمّ المنشآت والتحكم في مديونيتها وما لذلك من انعكاسات اقتصادية وماليّة واجتماعية محتملة بالعلاقة مع استمرارية المرافق العموميّة التي تؤمّنها وتحسين أداء المنشآت العاملة في محيط تنافسي.

ويرتكز برنامج الإصلاحات على مستوى السياسة المالية والجبائيّة على أربعة محاور أساسية:

1. التحكم في كتلة الأجوروإعادة هيكلة الوظيفة العمومية

في حالة عدم إقرار إصلاحات على المدى المتوسط، فإن كتلة الأجور ستواصل اتباع منحا تصاعديا يثقل ميزانية الدولة حيث بلغت نفقات الأجور سنة 2021 مستوى 20345 م د أو ما يعادل 59% من موارد الميزانية مقابل 53% كمعدل خلال الفترة 2010-2019. وتجدر الاشارة أن الزيادة في كتلة الأجور تفسر أساسا بما فرضته مرحلة الانتقال السياسي (تعزيز قوات الأمن والدفاع في مواجهة التهديدات الإرهابية وحدة التوترات الجيوسياسية الإقليمية، وزيادة المطالب الاجتماعية وإدماج أعوان المناولة والحضائر، ...). ويتضمن برنامج إصلاح الوظيفة العمومية وكتلة الأجور ثلاثة محاور:

المحور الأول: إجراءات عاجلة للتحكم في كتلة الأجور من خلال:

- ترشيد الزيادات في الأجور،
- ترشيد الإنتدابات وحصرها في القطاعات ذات الأولوية،
- إعادة النظر في برمجة تطبيق اتفاقية 6 فيفري 2021 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل دون مفعول رجعي،

-تأجيل العمل بالقانون عدد 38 لسنة 2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي،

المحور الثاني: اعتماد برامج مستحدثة للتخفيض من عدد الأعوان في الوظيفة العمومية:

-اعتماد برنامج جديد للإحالة على التقاعد المبكر مع التنفيل،

-إمكانية إحداث برامج للمغادرة الطوعية مع التمتع المباشر بمنحة التقاعد ومكافأة مالية.

المحور الثالث: تطوير التصرف في الموارد البشرية وفي نظام التأجير بالوظيفة العمومية من خلال:

-دعم برنامج الحراك الوظيفي داخل القطاع العام وبين القطاع العام والقطاع الخاص،

-توفير إمكانية العمل عن بعد في الوظيفة العمومية،

-ربط عملية التأجير بمستوى الأداء والإنتاجية،

-التمديد في مدة العطلة لبعث مؤسسة.

2. إصلاح منظومة الدعم

وذلك من خلال إعادة صياغة سياسات الدعم وآليات التعويض أساسا عبر المرور من دعم الأسعار إلى الدعم المباشر مما يمكن من توفير اعتمادات إضافية موجهة للاستثمار العمومي باعتباره محركا أساسيا لاستقطاب الاستثمار الخاص ودفع النمو الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والتدخلات الاجتماعية الموجهة وتطوير قطاعات التعليم والصحة العمومية.

أ- دعم المحروقات: شهد دعم المحروقات ارتفاعا هاما يفسر أساسا بارتفاع الطلب الداخلي مع تسجيل ارتفاع في سعر الصرف وارتفاع أسعار النفط بالأسواق العالمية. ويهدف برنامج الإصلاح إلى بلوغ الأسعار الحقيقية في أفق سنة 2026 مع اتخاذ إجراءات

موازية لحماية الفئات الهشة ويرتكز على توسيع القاعدة الضريبية وتطوير التصرف في القطاع الطاقي وذلك من خلال:

- مواصلة تطبيق التعديل الآلي للأسعار بالنسبة لمنتجات الوقود الثلاثة،
- الرفع التدريجي لدعم المنتجات الحساسة عن طريق تعديل جزئي للأسعار في مرحلة أولى ثم رفع الدعم كليا مع تخصيص تحويلات مباشرة لفائدة المستحقين،
- إرساء التعديل الآلي للأسعار بصفة دورية ومحددة حسب الاستهلاك بالنسبة للكهرباء والغاز.

ب- دعم المواد الأساسية: شهد دعم المواد الأساسية ارتفاعا بالعلاقة مع ارتفاع أسعار الحبوب والزيوت النباتية في الأسواق العالمية مقابل عدم تعديلها بالسوق الداخلية منذ سنة 2008، مما يستوجب تركيز برنامج إصلاحي عبر:

- إعداد دراسة خلال سنة 2022 حول مدى نجاعة وقابلية برنامج الإصلاح المقترح للتنفيذ على أرض الواقع بتغيير النظام الحالي لدعم الأسعار نحو نظام جديد يرتكز على دعم الأجور والتحويلات النقدية المباشرة،
- تفعيل النظام الجديد لدعم المواد الأساسية بصفة تدريجية خلال الفترة 2023-2026، مع آلية استهداف قادرة على تحقيق العدالة اللازمة في توزيع التحويلات لمستحقيها الفعليين.

3. حوكمة المؤسسات العمومية

انطلاقا من تشخيص واقع أغلب المؤسّسات والمنشآت العموميّة التي أصبحت تشهد تدهورا لوضعيّتها الماليّة وارتفاعا لحجم ديونها وما له من انعكاسات اقتصادية وماليّة واجتماعية محتملة، فإنه أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة بخصوص وضعيّة هذه المؤسّسات بالاعتماد على عملية إصلاح هيكلي ترتكز على المحاور التالية:

المحور الأول: مراجعة سياسة مشاركة الدولة في رأس مال المؤسسات العمومية من خلال:

- إصلاح استراتيجية مساهمة الدولة في المؤسسات العامة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- التفويت في المساهمات في المؤسسات العمومية غير الاستراتيجية،

المحور الثاني: إعادة هيكلة الوضع المالي للمؤسسات العمومية من خلال:

- تسوية الديون بين الدولة والشركات وتصفية الديون المتقاطعة بين المؤسسات العمومية حسب القطاع (الطاقة والصحة العمومية)،
- تدقيق متخلدات المؤسسات العمومية الكبرى،
- إعادة جدولة الديون المصرفية في إطار برنامج شامل للإصلاح،
- إعادة التقييم لأصول المؤسسات العمومية والتخلص من الأصول غير الضرورية لنشاط المؤسسة،
- إرساء سياسة لتغطية مخاطر السوق وترشيد منح ضمانات ودعم الدولة.

المحور الثالث: تحديث الحوكمة الداخلية للمؤسسات العمومية من خلال:

- توسيع قائمة المؤسسات الخاضعة للالتزام بعقد أداء مع الدولة،
- مراجعة شروط التعيين ومستويات التأجير لمديري المؤسسات العمومية،
- نشر النصوص التنفيذية للأمر الحكومي عدد 314 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020، والمتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميّين والمتصرفين المستقلين.
- الفصل بين وظائف رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في المؤسسات العمومية،
- مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي وشروط مناظرات الانتداب الخارجية،
- إنشاء نظام ترقية ومكافآت قائم على أساس الكفاءة والجدارة والأهداف.

4. الإصلاحات الجبائية

يهدف برنامج الإصلاح الجبائي إلى تحسين قدرة الدولة على تعبئة مواردها من خلال تحسين مردود الاستخلاص وتعزيز رقمنة الإدارة. كما تم تحديد مجموعة من الإجراءات للتوجه نحو نظام ضريبي أكثر كفاءة وإنصافًا من خلال السعي إلى توسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي ودمج القطاع الموازي بما يحسن مناخ الاستثمار في تونس ويدعم نمو اقتصادي شامل ودائم. وسيتم الشروع في برنامج الإصلاح على المدى القصير (2022) والمتوسط (2023-2025) وفق المحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: تعصير هياكل الاستخلاص ورقمنة إدارة الجباية عبر:

- إزالة الطابع المادي على الخدمات لدافعي الضرائب من خلال إنشاء الحساب الجبائي الموحد الذي يسمح للمطالبين بالأداء بالاستفادة من العديد من الخدمات عبر الإنترنت وإلغاء الطابع المادي لإنشاء الشركات وتنفيذ التسجيل عن بعد،
- مزيد ترشيد تداول الاموال نقدا وتدعيم التبادل الالكتروني للمعلومات.

المحور الثاني: توسيع القاعدة الضريبية والتصدي للغش والتهرب الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية عبر العديد من الاجراءات:

- مواصلة توسيع ميدان تطبيق الأداء،
- تحسين التصرف في النظام التقديري وتعزيز مراقبته،
- رقمنة برمجة عمليات التدقيق الضريبي وتسريع تنفيذ الفاتورة الإلكترونية،
- إرساء آلية المراجعة المحدودة،
- تدعيم نظام الاستقصاء والنفاذ إلى المعلومة الجبائية،
- إلغاء الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة المستحقة على بعض الأنشطة التجارية والشروع نحو الإلغاء التدريجي، بداية من سنة 2022، للنظام التوقيفي في مادة الأداء على القيمة المضافة،

- التكثيف من الحملات التحسيسية لتوعية المطالبين بالأداء بضرورة الالتزام بواجبهم الجبائي واحترام الآجال القانونية.

المحور الثالث: إرساء سياسة ضريبية تدعم الاقتصاد المستدام والانتقال الطاقي ترتكز على:

- دعم تمويل استثمارات المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال تشجيع الأفراد على الاكتتاب في القروض الرقاعية الخضراء والقروض الرقاعية المسؤولة اجتماعيا والقروض الرقاعية المستدامة التي تصدرها هذه المؤسسات وذلك بتمكينهم من طرح مبلغ الفوائض التي يتحصلون عليها من الرقاع المذكورة،
- التخفيض في الضريبة المستوجبة على السيارات الكهربائية والسيارات الهجينة، بالإضافة إلى تعبئة موارد إضافية لتمويل البرامج البيئية عن طريق رفع نسبة الضريبة على حماية البيئة وتشجيع المهنيين على استخدام هذا النوع من السيارات (سيارات الخدمة الإدارية وسيارات الأجرة وما إلى ذلك).

III- إطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2022-2024:

تعتبر الفترة القادمة مرحلة مفصلية ومحورية في إرساء الإصلاحات الضرورية واعتماد السياسات المالية والتنموية المناسبة التي من شأنها أن تحقق انتعاش الاقتصاد بعد جائحة "كوفيد-19" والتحكم في توازنات المالية العمومية والمحافظة على استدامة الدين العمومي.

وسيتم العمل على استرجاع نسق إيجابي للنمو ليرتفع من (-9.2%) مسجلة في سنة 2020 إلى 2.6% متوقعة على التوالي لكامل سنة 2021 وسنة 2022 ولتستقر في مستوى 2.5% في سنتي 2023 و2024 وترتفع إلى 3.0% في أفق سنة 2025 و2026، وذلك من خلال دعم الاستثمار وتحفيز قطاعات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية وتطويع الاقتصاد مع مستجدات المرحلة والظرف الاقتصادي والصحي الاستثنائي الذي يعيشه العالم في ظل جائحة "كوفيد-19" وتداعياتها المتواصلة.

وتعتبر استدامة المالية العمومية والمحافظة على التوازنات المالية الكبرى من أهم تحديات المرحلة، حيث سيتم العمل على دعم الموارد الذاتية للدولة بالاستفادة من الأثر الإيجابي للعودة التدريجية لنسق النمو الاقتصادي وباعتبار انعكاس الإجراءات الجبائية والإصلاحات التي سيتم اتخاذها. فمن المتوقع أن تتطور الموارد الذاتية لميزانية الدولة بمعدل 6.1% خلال الفترة 2022 -2024 منها المداخيل الجبائية بمعدل 7.7% باعتبار مردود الإجراءات الجديدة وتحسين مجهود الاستخلاص.

كما ينتظر أن تتظافر الجهود في باب الإنفاق لمزيد ترشيد نفقات الميزانية والتحكم في عجز الميزانية تدريجيا لتحقيق نتيجة أولية تساوي أو تفوق 0% من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2026 وذلك من خلال:

1. **التحكم في نفقات التأجير**، إذ تتطلب صعوبة المرحلة التحكم بصفة فعلية في نفقات الأجور من خلال اعتماد برنامج إصلاحي واقعي وناجع. وينتظر أن تتراجع نسبة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا إلى 14.4% في سنة 2024 بعد أن بلغت مستوى 16.4% في سنة 2020. وتجدر الإشارة أنه دون اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحكم في كتلة الأجور، يتجاوز معدل نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2022-2024 مستوى 16%.
2. **الاقتصاد في نفقات التسيير**، حيث سيتم الحرص على ترشيد نفقات التسيير وإحكام توزيعها حسب البرامج العمومية مع ضرورة التحكم فيها للبقاء في مستوى الاعتمادات المرسمة،
3. **التحكم في نفقات الدعم**، حيث سيتم الانطلاق في تطبيق استراتيجية لإصلاح منظومة الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه الفعليين وذلك عبر برنامج إصلاحي يمتد على أربع سنوات لتتقلص نسبة الدعم إلى مستوى 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي و6.8% من جملة النفقات في أفق سنة 2024 بعد أن بلغت مستوى 3.8% و11% على التوالي في 2020. ودون تفعيل هذا البرنامج الإصلاحي فإن نفقات الدعم تبقى مرتفعة لتتجاوز مستوى 6% من الناتج المحلي الإجمالي و18% من جملة النفقات كمعدل للفترة 2022-2024.

4. نفقات الاستثمارات و العمليات المالية، إذ سيتم الترفيع التدريجي في الاعتمادات المخصصة لنفقات الاستثمارات و العمليات المالية خلال الفترة 2022-2024 وذلك من خلال ضبط حجم الاعتمادات المتعلقة بالمشاريع و بالبرامج المتواصلة على ضوء التنفيذ المادي و المالي المنتظر لهذه المشاريع والبرامج سواء على المستوى المركزي أو الجهوي و كذلك المشاريع و البرامج التي تنفذ من قبل المؤسسات تحت الإشراف، مع إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع المرسمة و خاصة منها المعطلة بالجهات لتسريع نسق إنجازها ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن على غرار التعليم و الصحة و خاصة بالمناطق الريفية والمعزولة.

ويتميز إطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2022-2024 بـ:

- تحسين نسبة تمويل ميزانية الدولة بالاعتماد على الموارد الذاتية لتبلغ في أفق 2024 نسبة 66.6% مقابل 62.0% محيّنة لسنة 2021.
- حصر نسبة عجز الميزانية دون اعتبار الهبات والمصادرة في حدود 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في موفى سنة 2024 مقابل 8.3% محيّنة لسنة 2021 و تحقيق نتيجة أولية إيجابية بداية من سنة 2026.
- بلوغ حجم الدين العمومي نسبة 85.5% من الناتج المحلي الإجمالي في موفى 2024 مقابل 85.6% محينة لسنة 2021.

ويحوصل الجدول التالي توازن ميزانية الدولة المحيّن لسنة 2021 وإطار الميزانية متوسط المدى للفترة 2022-2024:

جدول التوازنات العامة للميزانية

1- موارد الدولة وتكاليفها

	بحساب المليون دينار	2020	2021		2022	2023	2024
		نتائج	ق.م	ق.م.ت	ق.م	توقعات	توقعات
I	جملة موارد الدولة	48833	51804	55520	57291	60173	61665
1	مداخيل الميزانية	30494	33109	34449	38618	39000	41075
2	موارد الخزينة	18339	18695	21071	18673	21173	20590
II	جملة تكاليف الدولة	48833	51804	55520	57291	60173	61665
1	نفقات الميزانية	40894	40203	44241	47166	48253	49498
2	نفقات الخزينة دون تمويل العجز	7939	11601	11279	10125	11920	12167

2- جدول عمليات الميزانية

	بحساب المليون دينار	2020	2021		2022	2023	2024
		نتائج	ق.م	ق.م.ت	ق.م	توقعات	توقعات
I	جملة مداخيل الميزانية	30494	33109	34449	38618	39000	41075
		-5.3%	*9.6%*	*13.0%*	*12.1%*	*1.0%*	*5.3%*
1	المداخيل الجبائية	27147	29825	30816	35091	35784	38388
2	المداخيل غير الجبائية	2568	2484	3103	3067	2756	2687
3	الهبات	779	800	530	460	460	0
II	جملة نفقات الميزانية	40894	40203	44241	47166	48253	49498
		14.3%	*-3.6%*	*8.2%*	*6.6%*	*2.3%*	*2.6%*
1	نفقات التأجير	19203	20118	20345	21573	22280	23062
2	نفقات التسيير	2357	1900	2186	1987	2061	2018
3	نفقات التدخلات	11223	9420	12896	14267	13044	12606
4	نفقات الاستثمار	4186	4033	4218	4183	4340	4531
5	نفقات العمليات المالية	189	302	302	131	130	130
6	نفقات التمويل	3736	4030	3782	4326	4574	5117
7	النفقات الطارئة و غير الموزعة		400	511	698	1824	2034
1	النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والمصادرة	-7493	-3914	-6635	-4982	-5139	-3306
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	*-6.4%*	*-3.2%*	*-5.3%*	*-3.6%*	*-3.5%*	*-2.1%*
2	عجز الميزانية دون اعتبار الهبات والمصادرة	-11229	-7944	-10417	-9308	-9713	-8423
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	*-9.6%*	*-6.6%*	*-8.3%*	*-6.7%*	*-6.5%*	*-5.3%*
3	عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة	-10400	-7094	-9792	-8548	-9253	-8423
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	*-8.9%*	*-5.9%*	*-7.8%*	*-6.2%*	*-6.2%*	*-5.3%*

جدول التوازنات العامّة لميزانية الدولة

1- موارد الدولة وتكاليفها

	بحساب م.د	2019	2020	ق.م.ت 2021	ق.م 2022
	جملة موارد الدولة	42275	48833	55520	57291
1	مداخيل الميزانية	32185	30494	34449	38618
2	موارد الخزينة	10090	18339	21071	18673
	جملة تكاليف الدولة	42275	48833	55520	57291
1	تكاليف الميزانية	35778	40894	44241	47166
2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	6497	7939	11279	10125

2- جدول عمليات الميزانية

	بحساب م.د	2019	2020	ق.م.ت 2021	ق.م 2022
	جملة مداخيل الميزانية	32185	30494	34449	38618
		16.1%	-5.3%	13.0%	12.1%
1	المداخيل الجبائية	28901	27147	30816	35091
		17.9%	-6.1%	13.5%	13.9%
2	المداخيل غير الجبائية	3034	2568	3103	3067
3	الهبات	250	779	530	460
	جملة نفقات الميزانية	35778	40894	44241	47166
		10.3%	14.3%	8.2%	6.6%
1	نفقات التأجير	16765	19203	20345	21573
2	نفقات التسيير	1606	2357	2186	1987
3	نفقات التدخلات	9970	11223	12896	14267
4	نفقات الاستثمار	4125	4186	4218	4183
5	نفقات العمليات المالية	107	189	302	131
6	نفقات التمويل	3205	3736	3782	4326
7	النفقات الطارئة و غير الموزعة			511	699
1	النتيجة الأولية دون الهبات والمصادرة	-938	-7493	-6635	-4982
	النسبة من الناتج	-0.8%	-6.4%	-5.3%	-3.6%
2	العجز دون الهبات و المصادرة	-4143	-11229	-10417	-9308
	النسبة من الناتج	-3.4%	-9.6%	-8.3%	-6.7%
3	العجز باعتبار الهبات و المصادرة	-3593	-10400	-9792	-8548
	النسبة من الناتج	-2.9%	-8.9%	-7.8%	-6.2%

جدول عمليات تمويل الميزانية

3- جدول عمليات تمويل الميزانية (عمليات الخزينة)

	بحساب م.د	2019	2020	ق.م.ت 2021	ق.م 2022
	جملة مـوارد الـخـزيـنـة	**10090**	**18338.8**	**21071**	**18673**
1	**جملة موارد الاقتراض**	**9693**	**15896.8**	**20270**	**19983**
	موارد الاقتراض الخارجي	7053	4770.5	12150	12652
	موارد الاقتراض الداخلي	2640	11126.3	8120	7331
2	**جملة موارد الخزينة الأخرى**	**397**	**2442.0**	**801**	**-1310**
	استخلاص أصل قروض	182	158.8	150	150
	موارد خزينة مختلفة	215	2283.2	651	-1460

	جملة تكاليف الخـزيـنـة	**10090**	**18338.8**	**21071**	**18673**
1	**جملة تسديد أصل الدين**	**6397**	**7393.7**	**11129**	**10025**
	تسديد أصل الدين الخارجي	5234	4285.8	6176	4473
	تسديد أصل الدين الداخلي	1163	3107.9	4953	5552
2	**تمويل العجز باعتبار الهبات الخارجية والمصادرة**	**3593**	**10400.1**	**9792**	**8548**
3	**قروض وتسبقات الخزينة الصافية**	**100**	**545.0**	**150**	**100**

- إطار الميزانية متوسط المدى
- جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
- جدول عمليات تمويل الميزانية